كمال جنبلاط مواقفه ورؤاه من موضوعات اجتماعية وقضايا تربوية واجتماعية في المجلس النيابي اللبناني (١٩٤٤-١٩٥٦)

الاستاذ الدكتور

علاء حسين الرهيمي

كلية الاداب - جامعة الكوفة

Alaa.alrihaymee@uokufa.edu.Iq

الباحثة إيمان ناصر سرحان

كلية التربية للبنات - جامعة الكوفة

emansarhan@uokufa.edu.iq

Kamal Jumblattes opinions and views of social issues and educational issues in the Lebanese Parliament (1944-1956)

Professor Doctor Alaa Hussein Al Rahimi
University of Kufa , College of Arts
Researcher Eman Nasser Sarhan
University of Kufa , College of Education for Girls

الملخّص :

نالت قضايا التربية والتعليم حيزا واسعا من اهتمامات كمال جنبلاط داخل المجلس النيابي اللبناني ، باعتبار التعليم ركيزة اساسيه لبناء مجتمع قادر على استيعاب الوضع العام وتحمل مسؤولية بناء لبنان فكريا وثقافيا ، بالإضافة الى تركيزه في مداخلاته ، من خلال طرحة لاقتراحاته ، ورؤاه في المجالات الاجتماعية ، المتمثلة بالعدالة والضمان الاجتماعي ، وضرورة تحقيقه لكافة فئات المجتمع البناني ، ثم قضايا العمال والنقابات العمالية .

كما ناقش العديد من قضايا مست بصورة مباشرة وغير مباشرة اوضاع المجتمع اللبناني خاصة فيما يتعلق منها بمظاهر سلوكية و" ظاهرة " اجتماعية بائسة تنخر في منظومة المجتمع ، لعل من بين ابرزها كانت موضوعات خصت المخدرات والاتجار بها او ادمانها ، وما تسببت به من عواقب وخيمة على " ألفرد " و " المجتمع "على حد سواء ، كما لم تخلو مداخلاته من موضوع البطالة والعاطلين عن العمل ، وقضايا الصحة والرعاية الصحية للمجتمع اللبناني ، بالإضافة الى تركيزه على مجتمع السجناء والسجون .

كان من بين القضايا الاجتماعية التي اولاها كمال جنبلاط اهتماما خاصا وكبيرا هو موضوع " الطائفية السياسية " ، خاصة وأنها جزءا اساسيا من التركيبة " الاجتما- سياسية " في لبنان وما يترتب عليها من انقسامات حادة في الداخل اللبناني ، انقسامات لم تكن بعيدة عن الانقسامات " الطائفية – الاقطاعية " ومصالحها السياسية المرتبطة اقليميا ودوليا ، فقد ادرك بوعيه السياسي ان هذا الوضع الاجتماعي داخل منظومة المجتمع اللبناني تهدد بعواقب وخيمة لما يعنيه من صراع طائفي قد ينتقل الى اضراب طائفي ، فقد كان هذا الواقع بما له وعليه حاضرا في ذهنه ، ومحفزا لإشرافاته المستقبليه من مخاطر هذا الواقع وانقساماته الحادة .

الكلمات المفتاحية: كمال جنبلاط ، قضايا تربوية ، المجلس النيابي اللبناني ، الطائفة السياسية ، الطائفية الاقطاعية ..

Abstract:

The issues of education have received a wide range of interest in Kamal Jumblattes speech in the Lebanese parliament as a basis for building a society capable of absorbing the general situation and assuming responsibility for building Lebanon intellectually and culturally, In addition to his focus in his interventions through the presentation of his suggestions and visions in the social fields of justice and social security and the need to achieve all categories of the construction society and then the issues of workers and trade unions.

He also discussed several issues that dealt directly and indirectly with the situation of Lebanese society, especially with regard to behavioral phenomena and a miserable social phenomenon that degenerates into the society system, Perhaps among its themes were drugs, trafficking and addiction, He also addressed the issue of unemployment and the unemployed, health issues and health care for the Lebanese society, as well as his focus on the prison society and prisons .

One of the social issues that Kamal Jumblatt was interested in was a special and significant interest in politics and a fundamental part of the sociopolitical structure in Lebanon and the consequent deep divisions within Lebanon, which were not far from the feudal and sectarianism divisions and their political interests Associated regionally and internationally ,He realized his political awareness that this social situation within the Lebanese society threatens to have serious consequences for what it means from a sectarian conflict that may lead to a sectarian strike, This reality is what it has and therefore is present in its mind and a catalyst for its future glories from the dangers of this reality and its sharp divisions.

KEY WORDS : KAMAL JINBLAT , EDUCATIANAL ISSUES , LABANESE PARLIAMENT , POLITICAL , FEUDAL SECTARIANISM ..

المقدمة :-

عـدت القضـايا التربويـة وكـل مـا يخـص التعلـيم في لبنـان ، والمواضـيع الاجتماعيـة ومـا تتضـمنه مـن تفصـيلات احـد ابـرز الاهتمامـات الـتي اسـتحوذت علـى مـداخلات النائـب كمـال جنـبلاط داخـل المجلـس النيـابي اللبنـاني ، ولأكثـر مـن دورة انتخابيـة ، وفي اكثـر مـن جلسـة نيابيـة ، طارحـا لأفكـاره ، ومقـدما لاقتراحاتـه السـديدة ، ولمشـاريعه المهمـة في كـل مـا يخـص التربيـه والتعلـيم سـواء ، او المواضـيع الاجتماعيـة ، معتـبرا نفسـه ممـثلا عـن الشـعب اللبنـاني مـن جهـة ، ومصلحا تربويا واجتماعيا من جهة اخرى .

قسـم البحـث الى فـرعين رئيسـين ، **اولا** مـا يخـص القضـايا التربويـة والتعلـيم والآثـار ، حيـث شـهد المجلـس النيـابي مـداخلات عديـدة لكمـال جنـبلاط ، مـداخلات لطالمـا اشـارات الى اهتمـام واضـح مـن قبلـه لتحسـين الوضـع التربـوي بكافـة مراحلـه ومعالجـة جميـع الثغـرات الـتي تعتريـه ، لكـي يصـل بـه الى المسـتوى الـذي يجعـل منـه اساسـا لكـل اصـلاح ، امـا **ثانيـا** فقـد تمثلـت بالمواضـيع الاجتماعيـة ، مقسـمة بـدورها الى العدالـة والضـمان الاجتمـاعي ، وقضـايا العمـال والنقابـات العماليـة كمـا شـدد في مداخلاتـه علـى ، كمـا نـاقش العديـد مـن قضـايا مسـت بصـورة مباشـرة وغـير مباشـرة اوضـاع المجتمـع اللبنـاني خاصـة فيمـا يتعلـق منهـا بمظـاهر سـلوكية و" **ظـاهرة** " اجتماعيـة بائسـة تنخـر في منظومـة المجتمـع ، لعـل مـن بـين ابرزهـا كانـت موضـوعات خصـت المخـدرات والاتجـار بهـا او ادمانهـا بالإضـافة الى البطالـة والعـاطلين عـن العمـل ، وقضـايا الصـحة والرعايـة الصـحية للمجتمـع ، والسـجناء والسـجون ، وأخـيرا موضـوع الطائفيـة السياسـية ، الـتي اعتبرهـا كمـال جنـبلاط ركيـزة اساسـية ، وأسـاس لكـل اصـلاح في المجتمـع اللبناني.

اعتمـدت الباحثـة علـى جملـة مـن المصـادر والمراجـع المهمـة ، و بشـكل رئيسـي تم الاعتمـاد علـى الوثـائق المنشـورة لـ" محاضـر المجلـس النيـابي اللبنـاني " المهتمـة بكـل مـا يتعلـق بمناقشـات ومـداخلات النـواب بشـتى المواضـيع ، وخاصـة مـا يهـم موضـوع البحـث ، المتمثلـة بمـداخلات النائـب كمـال جنـبلاط خـلال الفـترة (

١٩٤٤ - ١٩٥٦) ، كما تم الاعتماد على مجلة الحياة النيابية ، ومؤلفين رئيسين لكمال جنبلاط هما كتاب " ربع قرن من النضال " و كتاب " مختارات من اجل المستقبل .

بالإضافة الى الاستناد الى كتاب " المعجم النيابي اللبناني " لمؤلفيه عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، وكتاب جان ملحة " حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣- ٢٠٠٣ " ، وكتاب " تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦-١٩٩٦ التأليف – الثقة – الاستقالة " ، لمؤلفه ماجد ماجد .

اولا:قضايا التربية والتعليم والآثار:

نالت قضايا التربية والتعليم ومجال الثقافة حيزا واسعا من اهتمامات كمال جنبلاط داخل المجلس النيابي اللبناني ، باعتبار التعليم ركيزة اساسيه لبناء مجتمع قادر على استيعاب الوضع العام وتحمل مسؤولية بناء لبنان فكريا وثقافيا ، وتهيئة جيل واعي يتحمل مسؤولية مرحلة ما بعد الاستقلال[١] ، ولا شك ان نجده قد ادلى بمواقفه الصريحة على الوضع التربوي في العديد من جلسات المجلس النيابي ، ففي جلسة ١٥ شباط ١٩٤٩ اثار كمال جنبلاط قضيه **"ارسال البعثات العلميه الى ألخارج"** مشددا على وجوب معالجه المنح العلميه على اساس الوضع العام للبنان ، ووضع خطة لها ، مقترحا ان تكون هذه المنح مليون ليرة [٢] .

طالب كمال جنبلاط في جلسة ١٣شباط ١٩٥٠ بتلاوة **"عريضة طلاب الحقوق في بيروت "** ، التي تلخصت باستنكار واضح من قبل الطلاب لكل مشروع يحدد عدد ألمحامين ، او يمنع المحامي من ممارسة مهنته [٣] ، كما اوضح ان الوضع الذي يتعرض له الطلاب الموجودين في فرنسا وضعا يعيشه جميع الطلاب اللبنانيون في الخارج ، ويجب على الحكومة اتخاذ سياسة ثقافيه علميه كسائر الدول العربية ، وتخصيص مبلغ قدرة مليونا ليرة لطلاب الخارج[٤] ، وردا على الاخير بين رئيس الحكومة[٥] ان للحكومة سياسة معينة في ارسال البعثات للتخصص [٦] .

اثناء مناقشة موازنة **"وزارة التربيه الوطنيه والفنون الجميلة"**لعام ١٩٥٠، عبر كمال جنبلاط عن شكره لجهود وزير التربيه ، ومدير المعارف الذي حقق جزءا كبيرا من

اهدافه في مجال التعليم ، في نفس الوقت لفت نظر الحكومة الى قضية رفع مستوى ألمتعلمين ، مبينا ان الوزارة اخذت خطوة اجراء الامتحان لإخراج غير الاكفاء من المعلمين ، طارحا تساؤل عن كيفية استطاعة رجل لا يحمل شهادة **"السرتفيكا"** ان يهيئ اخر لأخذها ، وطالب الحكومة في عدم تدخل السياسة في العلم [٧] ، وبذل جهدها في جعل **"العلم الالزامي مجانا "** [٨] ، وشدد على ضرورة رفع المنح العلمية الى المستوى المعقول لكي يتمكن ابناء الطبقة الفقيرة من الحصول على حقهم في العلم اسوة بأبناء الاغنياء والتجار ، وأشار على الحكومة انشاء دارا للأوبرا [٩] .

ردا على كمال جنبلاط بخصوص **"دار الاوبرا"**اعلن رئيس الحكومة تايده التام لما تكلم به وان الفكره قيد الدرس ، فيما عارض النائب سامي الصلح [١٠] فكرة انشاء دار للأوبرا لأنها طرحت سابقا ولم تنفذ ، اما النائب اميل لحود [١١] ايد الفكرة [١٢] ، كما انتقد النائب امين نخلة[١٣] ان يكون في لبنان علما ناقصا ، لوجود اكثر من ثلاثمائة حامل للشهادة في مختلف الاختصاصات [١٤] ، وردا على الاخير اوضح كمال جنبلاط أن " **العلم الناقص** " هو تكديس العلوم وجمع الشهادات ، اما **"العلم ألتام** " فهو هضم هذه العلوم والشهادات في بوتقة لها هيكلها الخاص ، واصفا العلم الناقص ب **"انه لا يوجد عالم واحد في فن واحد في لبنان ولا مهندس ولا طبيب حتى ولا سنكري** " ، واعتبر العلم التام هو التوقف عن النقل والنقل عن الناقلين [١٥] .

طرح كمال جنبلاط سؤالا على الحكومة فيما اذا كانت تنوي الاستجابة لمطالب الطلاب لإنشاء جامعة وطنية على غرار الدول العربية ، وردا على سؤاله اكد رئيس الحكومة ان مجلس الوزراء قرر في جلسة له انشاء جامعة ونشر بيانا بهذا الموضوع ، ووعد انه سيقدم الاعتمادات اللازمة لهذه الجامعة كما سيتم تشكيل لجنة خاصة للنظر في هذا الموضوع حتى يتسنى للحكومة فتح الجامعة في السنة الدراسية القادمة [١٦].

وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٥١ اعترض كمال جنبلاط على عدم ذكر سؤاله الخاص بالطلاب المغتربين بالخارج والخاص في تحقيق مجانية التعليم العالي ، التي اعتبرها اساسا لكي يتم تحقيق مجانية التعليم الابتدائي والثانوي [١٧] ، وردا على الاخير وضح رئيس المجلس[١٨] ان سؤاله لم يدرج في جدول اعمال المجلس لأنه بلغ الحكومة متأخرا ، وهذا اجراء مخالف للنظام الداخلي للمجلس [١٩].

بين كمال جنبلاط سيطرة المؤسسات الدينيه على التعليم الابتدائي ، بالإضافة لسيطرة المؤسسات الاجنبية على التعليم الثانوي ، مشددا على طرح **"قضية التعليم العالي "** ، و مقترحا على الحكومة ان تؤسس جامعة وطنية او ان تحول تدريجيا الجامعات الاجنبية الى جامعات وطنية يكون بها اساتذة اكفاء يدرسون جميع العلوم التي يقوم بتدريسها الاساتذة الاجانب ،مشيرا الى وجود قائمه من قبل الحكومة لدفع مبلغ قدرة (١١٢٤٠٠٠ ل.ل) سنويا كإعانات للطلاب لمتابعة تعليمهم ، خاصة اذا عرف ان نفقات المدارس كبيرة خصوصا في الجامعة الامريكية [٢٠] ، فيما طالب النائب اديب الفرز لي[٢١] وزير التربية[٢٢] بالاستجابة لمطالب زميلة كمال جنبلاط ، وضرورة مساعدة الطلاب المتواجدين بالخارج [٢٣] .

وردا على اقتراح كمال جنبلاط حول تحويل الجامعات والمعاهد الاجنبية الى وطنيه بين وزير التربيه انه اتصل معها لأجل تكوين جامعة شبه لبنانية ، مؤكدا على ان هذه الجامعات والمعاهد تحت اشراف وتفتيش وزارة التربية ، وتتبع منهج التعليم اللبناني ، وجميع الكتب المنهجيه التي تدرس فيها خاضعة لوزارة التربيه ، كما ان اللغة العربية تدرس فيها بصورة اجبارية ، مؤكدا استحالة تعميم مجانية التعليم العالي نظرا للعدد الكبير من الطلاب في مختلف الاختصاصات ، في الوقت نفسه اكد على مساعدة الطلاب متوسطي الحال من خلال دفع رسوم التعليم كاملا [٢٤] .

انتقد كمال جنبلاط اجراءات الحكومة في الاستعانة بالشرطة لمنع التلاميذ من الدخول الى المدارس ، مبينا ان التعليم حق للجماهير وان للرجل حسب وصفة **"بطن ودماغ "** ، وواجب الحكومة ان تثقفه و تنيره ، ومقترحا على وزير التربية وضع منهاج خماسي كالمشروع الذي نشر بالصحف باسم الحزب التقدمي الاشتراكي،لكي يكون لدى الحكومة براهين لإقناع المواطن اللبناني ، ولكي تسير علية الحكومات المتعاقبة حتى يصبح التعليم المجاني شاملا ، وشكك بقدرة الحكومة على مراقبة المعاهد الأجنبية لعدم توفر الاخصائيين لمراقبتها ،كما شكك بمصداقية المواد التي تدرس بالمعاهد ، وبخصوص الاعانات ، اكد انه في ظل الوساطات القائمه لا يمكن تحقيقها وستذهب للغني ولمن هو مسنود من قبل الحكومة او جهة معينة وليس للفقير[٢٥] .

اعترض وزير التربيه على طريقة تفكير كمال جنبلاط وتشكيكه ، مؤكدا ان لبنان ليس بلدا متأخرا علميا بدليل الزيادة الكبيرة في عدد المدارس ١٧٢ في سنة ١٩٣٦ اصبح ٧٨٠ مدرسة ، و ان لدى الحكومة اعتماد قدرة (٢٠٠٠٠٠ الف ل .ل) عينت لجنة من سبعة اعضاء وهؤلاء درسوا وقرروا توزيع المنح ، اما المنح الداخلية فقد اعطت لأولاد الشهداء والأيتام المعوقين ثم لعائلات كثيرة من المحتاجين ، وفيما يخص قضية المفتشين اوضح انه لم يرسل مفتشا لتفتيش الجامعة الامريكية او الفرنسية لعدم وجود موظف في الوزارة يحمل اكثر من شهادة البكالوريا ، مشيرا انه مع العدد الكبير للمدارس هنالك صعوبة في تنفيذ عملية التفتيش خاصة مع معوقات التنقل التى تواجه المفتشين في القرى [٢٦] فيما عقب النائب كمال جنبلاط على ما ادلى به وزير ألتربيه ، بعدم تشكيكه في وجود المعلمين والأخصائيين في البلاد بدليل وجودهم في مختلف المعاهد الاجنبية ، انما تشكيكه بعدد الاخصائيين للقيام بواجب التعليم العالي في لبنان ، واقترح على وزارة التربيه الاخذ بعين الاعتبار الفترة الانتقالية الضرورية لإنشاء جامعة ، والاستعانة بالعلماء الاجانب الموجودين في البلاد لسد النقص الحاصل في مختلف العلوم ، وأكد عدم تشكيكه بعدد المدارس المتواجدة في لبنان ، مشيدا بجهود الوزارة الحالية ، وبين ان (٥٠٠٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل) تكفي لتحقيق التعليم المجاني [٢٧] ، جاءت مداخلة النائب رشاد عزار[٢٨] متوافقة لما طرحة زميله ، طالبا من الحكومة دعم التعليم المجاني [٢٩].

ناقش كمال جنبلاط اثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومة سامي الصلح[٣٠] في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٨ ايلول ١٩٥٤ مشروع العلم للجميع مؤكدا سعيه مع اعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي لجعل مجانية التعليم في لبنان على اختلاف درجاته الابتدائي والثانوي والعالي [٣١] ، لم تكن مداخلات الاخير فقط كنائب ، وانما كعضو للجنة التربيه البرلمانيه التي انتخب فيها مرتين بجلستي ٢و٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ [٣٢] .

ناقش المجلس النيابي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ شباط ١٩٥٦ **"مشروع قانون معلمي المعاهد الخاصة "** لتصديق المادة (الاولى ، الثانية ، الرابعة) ، ابتدأ وزير التربية[٣٣] بتحليل القانون من خلال بيان المراحل التي مرت بها مشكلة المعلمين في المدارس الخاصة منذ سنة ١٩٤٢ ، حتى تمت معالجة المشكلة بالقانون الصادر بتاريخ ٣٠

نيسان ١٩٥٥ حيث درست اللجنة النيابية هذا المشروع وأدخلت علية تعديلات بهيئته النهائيه للتصديق عليه [٣٤] فيما بين كمال جنبلاط ان قضية المعلمين لا يمكن فصلها عن التعليم ، و ان المدارس الخاصة انشئت اما للتبشير او للتزاحم بين الطوائف او للربح ، مشددا على وجوب ان لا تواجه هذه القضية على انها محض رسالة ، وعدم تقرير حقوق المعلمين ، و النظر الى الموضوع من جهة رأسمالية ومن جهة علاقة المعلم بصاحب ألمعهد ، والنظر للتعليم بوصفه رسالة [٣٥] .

إثناء مناقشة " **مشروع الهيئة التعليمة في المعاهد الخاصة** " تسائل كمال جنبلاط حول الفرق مابين المدارس المجانية وغير المجانية ؟ وهل المدارس المجانية تعني عدم وجود رسوم يدفعها الطالب ؟ مبينا انه اذا كان الامر كذلك فان المدارس المذكورة في القانون هي مدارس غير مجانية ،وان المدارس التي تستوفي رسوما مخفضه تدخل ضمن فئة المدارس المجانية ولا يمكن اعتبار هذه المدارس عملية خاسرة ، وان مبدأ التمييز بين فئتين هو ضد روح القانون لأنه لا يجوز للدولة تطبيق القانون على فئة دون اخرى ، وطالب بإسقاط (المادة الثالثة) من القانون بعد تعديلها [٣٦] ، وردا على الاخير،اكد وزير التربية ان الواقع في لبنان يضطر الى التفريق ، و لو طلب احصاءات لعدد المدارس المجانية الابتدائية لتبين انها تفوق في عددها عدد المدارس الابتدائية الرسمية وعدد تلامذتها ، وان ضم هذه المدارس بتنوعها الى وضع واحد يكون تجاهل للواقع [٣٧] ، كما اقترح كمال جنبلاط على الحكومة عندما تصل للمادة (٣٧)[٣٨] من من القانون السابق حذف الفقرة الاخيرة منها ، لإقرار الحق للمعلمين المتمرسين حق التعويض بعد الصرف [٣٩] ، ردا عليه اكد وزير المعارف عدم ممانعة الحكومة في حذف الفقرة الاخيرة من المادة (٣٧) ، في حين طالب النائب حميد فرنجية [٤٠] بتسجيل اقتراح زميلة لكي تسجل موافقة الحكومة عليه ، اما النائب بشير الاعور [٤١] عارض حذف الفقرة ، لان حذفها يجعل العلاقة بين المعلم وصاحب المعهد تختلف عن علاقة العامل برب العمل [٤٢] ، وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٣ اذار ١٩٥٦ ، اوضح كمال جنبلاط انه اذا كان القصد من القانون اشاعة العدل الاجتماعي لفئة معينة من المجتمع فمن الاستحالة تحقيق

ذلك بدون بند مالي ، واقترح فور التصديق على القانون ادراج مادة تثبت ان المشروع عندما يضع على عاتق بعض المدارس اعباء معينة ان تحتاط الى الاضرار التي تلحق بهذه المدارس والمعلمين من جراء تطبيق هذا القانون ، لكي لا يضر المشروع بفئات معينة(٤٣).

وبخصوص " **الاثار في لبنان** " ففي الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٧ ايار ١٩٤٥ وأثناء دراسة "**ميزانية مصلحة تناول الآثار** " اعتبرها من اجل واشهر اثار الدنيا والتأريخ ، وأكد ان فينيقية لبنان هي قضية تاريخية لا قضية قومية ، وان تاريخ لبنان فينيقي والأخر عربي وغيرة يصطبغ بصبغة اخرى ، وليس هناك داع لبحث الابحاث العنصرية بعد اعتراف الجميع بكيان لبنان وبصبغته العربية ، خاصة وان بعض المؤرخين اعتبروا الفينيقيين ربما كانوا عربا ، وللبنان وجه عربي وبذات الوقت له طابع خاص كما لكل من سوريا والعراق ، ويستمد طابعة من مميزاته الاقليمية ، ومن موقعة الجغرافي ، ومن ثقافته ، مشددا على ضرورة عدم اهمال التراث(٤٤).

ثانيا:الاوضاع الاجتماعية :

كانت من بين اولى اهتمامات كمال جنبلاط قضايا تتعلق بالعدالة الاجتماعية ،حيث نالت قضية العدالة وضرورة تحقيق الضمان الاجتماعي لمختلف فئات الشعب اللبناني حيزا مهما لديه ، ونظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها لبنان بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تصدرت فكرة انشاء الضمان الاجتماعي جميع المسئولين وأصحاب العلاقة ، لاسيما اعضاء المجلس النيابي اللبناني وأبرزهم النائب كمال جنبلاط ، فقانون العمل اشار في المادة (٥٤) الى الضمان الاجتماعي ، وبدا العمل لتجسيد ضرورة مشاركة جميع اللبنانين في مؤسسة تساعد على الاستقرار في العمل والتحرر من الحاجة الناتجة عن المرض والشيخوخة والأعباء العائلية خاصة (٤٥).

اكد كمال جنبلاط على "**ضرورة الاصلاح الاجتماعي** " في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١١ تموز ١٩٤٤ ، وضرورة رفع مستوى معيشة الطبقات العاملة ، وتوزيع الثروات العاملة بين اعضاء المجتمع من خلال توفير الضمان لجميع الافراد والجماعات لغرض ازدهار الامة الاقتصادي ، ورقيها المدني واقترابها من تحقيق المثل الديمقراطي الاسمى (٤٦) ، كما كما و اثار "**قضية الضمان الاجتماعي** " في جلستي ٢٣ و٣٠ كانون الثاني ١٩٥٠ ، مبينا

جهده ومبادرته الفعلية في تهيئة بعض مواد هذا المشروع ، مطالبا الحكومة اشراك العمال في الضمان ، وإعادة المشروع اليهم لإعطاء رائيهم فيه لأنهم جزءا منه ، مشددا على وضع قانون الضمان الاجتماعي لكي يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطن وتحقيق مطالب الفئة العاملة ، من خلال وضع نظام اقتصادي يؤمن عملها ويجعلها تشترك بالثروة العاملة ، وفقا لنظام تقدمي شامل(٤٧).

ناقش المجلس النيابي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ كانون الاول ١٩٥٤ القانون"**المتعلق بشركات ألضمان** " الذي حمل الرقم (١٤٨١٠) ، بين كمال جنبلاط ان اكثر اموال هذه الشركات اجنبيه ولا تبقى في البلاد ، مشددا على الحكومة ان تخطو خطوة واسعة في سبيل انشاء وحدات اجتماعية ، لان خمس اموال ما يذهب لهذه الشركات لاستطاعت الحكومة ان تكون "**صندوقا للتعويض العائلي**"وان تكون ادارة هذه الشركات لبنانيه(٤٨) ، ألا ان الاستجابة لمطالبه قد تأخرت بخصوص قضايا الضمان ، و" **ألتشريعات** " و" **القوانين** " اللازمة لتوفير الرعاية الاجتماعية وتحقيق الضمان الاجتماعي في لبنان (٤٩).

نظرا لما تعرضت له القضية العماليه والحركة النقابية من تدهورا واضح في عهد الانتداب الفرنسي ،بسب تضييق السلطات الفرنسية لأنشطة النقابات من خلال الحرب العالمية الاولى ، وعدم اهتمام سلطات الانتداب في وضع " قوانين " تنظم وتحدد العلاقة مابين ارباب العمل والعمال (٥٠) ، فان مجلس النواب البناني ركز وبشكل فعلي منذ مطلع عهد الاستقلال نحو قضايا العمال ، مدافعا عن حقوقهم ، ومطالبا بتحقيق العدالة والضمان الاجتماعي الذي يكفل مستوى معيشة افضل لهم ، والنائب كمال جنبلاط بدورة لم يكن ببعيد عن تلك القضايا المهمة ، فكان مجلس النواب بمثابة منبرا لطرح افكاره بهذا الخصوص ، وفي اكثر جلسة .

طالب كمال جنبلاط بإنشاء " **صندوق خاص للتعويض للعمال** " في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٣ تشرين الاول ١٩٤٥ على غرار ما موجود في اوربا حيث يدفع صاحب العمل والعمال معا للصندوق ، فيدفع ايراده للعمال المعولين (٥١) ، ولما كان من الضروري وضع قانون ينظم العلاقة بين ارباب العمل والعمال وينظم شؤون النقابات العمالية ، فقد وضعت الحكومة "**قانون ألعمل** " الذي تم احالته للمجلس النيابي لمناقشته في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٦ (٥٢) ، حيث صدق القانون بإجماع نواب

المجلس ، وصدر في ٢٣ ايلول ١٩٤٦[٥٣] ، ثم حالت الحكومة الى المجلس النيابي مشروع قانون يحمل المرسوم رقم(١٤٣٠٨) والمتعلق بتعديل المادة (٨١)من **"قانون ألعمل** " لعرضه على اللجنة النيابية بطلب من النائب كمال جنبلاط،مؤكدا ان الغاية من اعادة المشروع للمجلس لكي تستشير الحكومة الفئات المختصة ، مبينا انه ليس فقط المادة (٨١)تحتاج للتعديل بل القانون فيه بعض النواحي التي تحتاج التعديل [٥٤] .

طالب كمال جنبلاط رئاسة المجلس النيابي بتلاوة احتجاج **" اتحاد نقابات اصحاب الحرف والعمال "** المتعلقة بتعديل بعض مواد قانون العمل ،معتبرا ان المسالة اساسيه لان محكمة العدل كانت تفصل بقضايا العمال على درجة واحدة ، والقانون الجديد يهدف الى استئناف لهذه القضايا ، ولا يمكن العامل من الفصل بقضيته بسرعة ، و لا يمكن البت فيها قبل تسعة او سبعة اشهر ، معتبرا اضافة مدة الاستئناف ومدة فصل القضية تجاوزت مهلة الدعاوى السنتين او الثلاث سنوات ،و في هذا الاجراء جور على العمال والحرفيين معا ، طالبا من المجلس النيابي والحكومة ان لا تشرع بتعديل المواد المقرر تعديلها لصالح الرأسمال وحدة بل يجب ان يتفق التعديل مع مصلحة الفريقين ، على اعتبار ان المجلس امضى اكثر من سنة في درس القانون حتى جاء صحيحا في اكثر نواحيه وان تمريره بهذا الشكل يشكل انتقاصا من حقوق ارباب الحرف والعمال معا [٥٥] ، وردا على مداخلته اشار وزير الاقتصاد الوطني[٥٦] ان الحكومة تقدمت بمشروع لتعديل المادة (٨١) وفقا للشكل الذي يجعل الاحكام الصادره عن المجلس التحكيمي لا تقبل طرق المراجعه سوى الاعتراض لدى المجلس النيابي والاستئناف لدى محكمة الاستئناف اذا كانت قيمة مجموع المطالب المدلى بها تفوق (٥٠٠ ل.ل) ، والحكم يتضمن اقرار مبدأ تقديم الاعتراض والاستئناف وفقا للأصول الصادرة وينظر بها بالطريقة المستعجلة على ان جميع القرارات الاعدادية مهما كان نوعها لا تستأنف ألا مع الحكم النهائي الفاصل لجميع نقاط الدعوى [٥٧] .

شدد كمال جنبلاط بوضع **" مشروع الضمان اجتماعي "** يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية للفئة العاملة والمطالبة بحقوقها ، ووضع نظام اقتصادي يؤمن لها عملها ، وجعلها شريك بالثروة العامة فيكون العامل والفلاح على السواء ، ولا يشكل خطرا على الدولة ، و اكد على ضرورة وضع **" مشروع للتوفير الاقتصادي الاجباري "** يمكن

العامل بموجبة من الحصول على مبلغ من المال بعد (٢٠-٣٠) سنة لكي يشتري بيتا او ارضا [٥٨] ، وتحقيقا لمطالب العامل في السكن المناسب ، طالب الحكومة الاهتمام بالبنايات الخاصة بالعمال ، مقترحا عليها وضع " **قانون مالي** " تخصص فيه كل شركة وفقا لخريطة معينه في بناء عقارات صالحة لسكن العمال والطبقة الوسطى ،كما يمكنها ان تضع شروطا خاصة لشركة الترابه وغيرها من المؤسسات التي تبيع مواد البناء المختلطة ،اضاف الى كلامه النائب رفعت قزعون [٥٩] بتأكيده على وجوب تسهيل مهمة الذين يريدون ان يكفلوا بناء دورا للعمال [٦٠] .

تقدم كمال جنبلاط بسؤال يتعلق"**بقمع اضراب عمال وعاملات ألهاتف** " بجلسة ٨ ايار ١٩٥٢ مستنكرا فيه طريقة الحكومة لقمع الاضراب ، التي وصفها بـ" **الارهابية** " ، مطالبا الحكومة الافراج عن المعتقلين والتعويض عليهم وإلغاء التدابير القاضية بطرد بعضهم ، وان تجبر شركة سكك الحديد على دفع رواتب العمال والموظفين [٦١] ، كما و طالب الحكومة في عدم اقحام النقابات في العمل السياسي ، ودفع المساعدات لها ولا ان تشتري الحكومة ضمائر النقابات العمالية [٦٢] .

لفت انتباه الحكومة الى وجود حركة لتنظيم النقابات العماليه بشكل صحيح ، طالبا منها تشجيعها ، كما اشار الى ان الشركات الاجنبية الاستثمارية في البلد تسعى الى هدم هذه النقابات و ان العمال قادرون على اخذ حقهم من الشركات مباشرة ، وإذا كانت الاخيرة تابعة لدولة ما وجب على الحكومة مفاوضتها لأنصاف عمالها ، وألا فان العمال يأخذون حقوقهم بوسائلهم الخاصة [٦٣] ، وردا على طلبه تليت رئاسة المجلس النيابي "**عريضة من مختلف الهيئات العماليه** "، تضمنت مطالب الهيئات بتحقيق الضمان الاجتماعي ليشمل تامين الصحة والأجر المناسب والعيش الرغيد ،وتعويض المعاقين ، ودفع ايام البطالة والإصابات لهم ، وتوفير التعليم المناسب لأولاد العمال وإعالتهم [٦٤] وسعيا من كمال جنبلاط على "**حق النقابات العماليه في ألاجتماع** " طالب الحكومة في اطلاق الحريات لها ، بما فيها حق الاجتماع وعقد المؤتمرات [٦٥] ، وفي جلسة ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ تطرق الى موضوع " **العمال ومستخدمي البنك** " الذين طالبوا "**بالعقد ألاجتماعي** " مشددا على اهميته لأنه يوفق بين العمال وأرباب العمل ، فيصبح العمال اكثر اطمئنانا الى مصيرهم ، وأصحاب العمل يصبحون في وضع افضل ويمكن المندوبين

من العمال وأرباب العمل التعاقد على عقود تشمل التزامات للجميع العمال وأرباب العمل، وتكون الحكومة حكما بينهما كما هو الحال في البلاد الاوربية [٦٦] .

تقدم بعدة مشاريع تمثلت بمشروع تامين التعويض عن البطالة للعمال والفلاحين وأرباب الفكر على السواء ، ومشروع الضمان الصحي للجميع من خلال توفير العلاج المجاني والمستشفيات للعمال والفلاحين وللفئات المتوسطة على السواء ، ومشروع بيوت السكن للعمال والمزارعين تحقيقا لمبدأ " **كل مواطن ملاك وكل مواطن مالك بيته** " [٦٧] ، ، ايده النائب نزيه البزري [٦٨] في معظم المشاريع ، واقترح على الحكومة ان تعهد على بعض الشركات نظام بناء بيوت للعمال كما هو الحال في معظم الدول [٦٩] ، وفي الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٩ اذار ١٩٥٦ طالب كمال جنبلاط الحكومة بـ **"تأسيس المصرف العقاري التعميري "** ، ليكفل انشاء منازل للعمال والمستخدمين سواء من المشاريع التي هي محدودة ومحصورة على ان تنفذ الحكومة وعدها في الوقت الملائم وتقوم بملاحقتها امام المجلس النيابي ليقرها [٧٠].

تصدى بصفته رئيس للحزب التقدمي الاشتراكي ، لقضايا العمال والنقابات العماليه بجمله من المقترحات ، تتضمن تخفيض اسعار المعيشة والضرائب والمحروقات ، وإشراك العامل في الارباح ،وتامين الحريات النقابيه والاجتماعية ، وجعل الاول من شهر ايار عيدا رسميا للعمال[٧١] ، وتعديل قانون العمل ، وإلغاء الفصل التعسفي وإخضاعه الى مجلس تأديبي يتألف من قاض رئيس وممثل عن المؤسسه المهنيه وممثل عن عمال المهنه تختاره النقابه المختصة ، وتوحيد اتحاد النقابات العماليه باتحاد واحد [٧٢].

كما ناقش العديد من قضايا مست بصورة مباشرة وغير مباشرة اوضاع المجتمع اللبناني خاصة فيما يتعلق منها بمظاهر سلوكية و" **ظاهرة** " اجتماعية بائسة تنخر في منظومة المجتمع ، لعل من بين ابرزها كانت موضوعات خصت المخدرات والاتجار بها او ادمانها،وما تسببت من عواقب وخيمة على " **ألفرد** " و " **المجتمع** "على حد سواء .

ناقش كمال جنبلاط في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٤٥ قضيه **"خطر الجراد "** موضحا ان البلاد تتعرض لخطر كبير،والمنطقة التي غزاها الجراد تمتد في البقاع وراشيا وغيرها من المناطق ، و ان الحكومة تجبر الاهالي على المكافحة وهؤلاء لا يقبلون بمليء ارادتهم لان اغلبهم من العمال وهم يشتغلون لكسب معاشهم ، كما ان فرق الجند

والمضخات قليله جدا ايضا اذ لا يوجد الا تسعة او ثمانية ،لافتا الانتباه الا ان الحكومة لو استعملت " **نافثات اللهب** " لكانت ذو فائدة اكثر ، التي طلب من الحكومة سابقا توفيرها مشيرا الى ان الطريقه التي يكافح فيها الجراد هو من خلال وضع " **خطوط التوتيا** " لمنع زحفه وهي تستلزم (٣٠) الف لوح وهذه الكميه غير موجودة ، مطالبا الحكومة الالتفات لهذا الامر لان الجراد حسب رأيه اذا فقص وأصبح زاحفا لا يمكن حينذاك ايقافه بأي شكل من الاشكال[٧٣] .

ردا على مداخلته اكد رئيس الحكومة [٧٤] ان الجراد لم يعد يشكل خطرا على البلاد ، وفي الوقت الحالي الحكومة تبذل جهدها لمحاربة نوعين من الجراد وأحسن طريقه هي مواصلة الاهالي لمكافحة هذا الجراد وحتى يفقص الجراد الزاحف يلزمه (٤٠) يوما وفي هذه المده لا يمكن استبعاد وسائل المكافحة اللازمة ، والحكومة على اتصال مع الدول الحليفة لمكافحة الجراد [٧٥] ، كما طالب كمال جنبلاط الحكومة بوضع حد لـ" **زراعة الحشيشه والمخدرات** " في جلسة ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٠ ، لما تلحقه من خطرا كبيرا على المجتمع اللبناني وبسمعة لبنان خارجيا [٧٦] ، وسعيا من الحكومة في "**مكافحة زراعة الحشيشه** "لاسيما "**الخشخاش**"و"**القنب ألهندي** " [٧٧] ،احالت الى المجلس بجلسة ٢٥ تشرين الاول ١٩٥١ قانون يحمل المرسوم رقم (٥٤٩٦) يقضي بفتح اعتماد اضافي قدرة (٣٠٠٠٠ ل.ل) ، لتغطية نفقات اتلاف الحشيشه ، صادق المجلس على المشروع بأكثرية نوابه ماعدا مخالفة نائب واحد[٧٨].

نظرا للحالة التي كان يعيشها المجتمع اللبناني من حرمان للوظائف وعدم توفر فرص العمل ، بالإضافة الى الغلاء الفاحش وانتشار الفقر،فقد ادى الى **"انتشار البطالة** "وزيادة عدد العاطلين عن العمل ، كان لهذه الظاهرة اثار اقتصاديه واجتماعيه عميقة داخل المجتمع اللبناني[٧٩] .

ولا شك ان هذه القضية المهمة قد شغلت اهتمام النائب كمال جنبلاط الذي ادرك خطورتها على المجتمع اللبناني اذا ما تم معالجتها ، ففي الجلسة المنعقدة بتاريخ ٨ ايار ١٩٥٢ طالب الحكومة في الاسراع في انجاز " **مشروع تشغيل العاطلين عن العمل** " لكي لا يبقى قيد التنفيذ فتذهب الحكومة الحاليه وتأتي حكومة اخرى تفكر بهذا المشروع فيبقى ايضا دون تنفيذ [٨٠] .

ناقش مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٢"**مشكلة البطالة** " بشـــكل مفصل ، فقد طالب النائب بيار ادة[٨١] بإنشاء "**صندوق للتعويض على العاطلين عن العمل لعمل** " [٨٢] ، فيما اوضح وزير الشؤون ألاجتماعيه [٨٣] ان الوزارة قد وضعت الخطة المناسبة لهكذا موضوع ، وان مشروعا سيحال للمجلس قريبا يخص موضوع البطالة[٨٤] ، في حين اتضح موقف النائب كمال جنبلاط من خلال تشديده على اهمية "**مشروع الضمان ألصحي** " وان يكون شاملا لجميع اللبنانين ولا يفرق بين عامل وغير عامل ، محذرا الحكومة من التباطىء بتشريع " **قوانين ضمان العاطلين عن العمل** " قبل ان تسوء الحالة في البلاد اكثر ، وبين ان العامل له الحق في العمل وفي النظام الرأسمالي ، وواجب الحكومة ان تؤمن لكل فرد اما العمل او التعويض عليه من جراء البطالة ، كما طالب وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء مكتب خاص لـ"**إحصاء العاطلين عن العمل** " ، معتبرا ذلك حلا جذريا لمشكلة البطالة [٨٥].

نالت قضايا الصحة والرعاية الصحية للمجتمع اللبناني جزاء مهما من "مداخلات " و"مناقشات " النائب كمال جنبلاط داخل المجلس النيابي اللبناني ،ففي جلسة ١٦ شباط ١٩٥٠ طرح استفسارا على وزير الصحة[٨٦] حول " **مشروع المدينة الصحية** " ومدى الخطوات التي انجزتها الوزارة ،مبينا ان من تولى مسؤولية هذا المشروع يعلمون ان هناك مشروع يتعلق " **بالضمان الصحي الطبي** " في لبنان بعد ان نفذت الحكومة مشروع الضمان الاجتماعي الذي لم يكن موفقا ، لذلك يجدر بالحكومة قبل ان تصرف على المدينه الصحية ان تعتمد على مشروع " **الدكتور طراد** " ، وان تعدله بما يكفل مصلحة المرضى والخزينة معا ثم تقره وترسله للمجلس للنقاش فيه والتصديق عليه ، موضحا ان هذا المشروع له تاريخ طويل ولم ينفذ رغم درسه من قبل وزارة المالية الذي ايدته كما تم درسه من قبل لجنة خاصة ، ولا يمكن الايمان بالعمل الحكومي ألا ان توفرت هيئة مستقلة تقوم بهذا العمل الذي يحتاج اموال كثيرة لكي يضمن للعمال والمواطنين العناية والعلاج الطبي المجاني ، مع الحفاظ على مصالح الاطباء [٨٧].

وردا على مداخلته اكد وزير الصحة ان مشروع المدينه كبير ويحتاج الى وقت طويل ، وان الوزارة قد تعاقدت مع مهندس اختصاص بهندسة المستشفيات ، لتكون المدينة مستوفية لجميع الشروط وتم رصد ميزانية لها قدرها (٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل) ، اما الضمان

الاجتماعي فقد اكد انه لم يعد موضوع قابل للبحث ، مبينا ان هذا الموضوع قد تم درسه مع النائب كمال جنبلاط وكان الجميع ضده بما فيهم المسؤول عنه ، فيما اعتبر مشروع طراد لا يهتم بالفقراء المعدمين بل يتناول اصحاب الرواتب ، ويكلف (١٢٥٠٠٠ ل.ل) كما انه يكلف الحكومة (١٢٠٠٠ ل.ل) في السنة لقاء معالجة الف شخص فقط ، وردا على الأخير اكد كمال جنبلاط انه كان معه عند درس **"مشروع الضمان ألاجتماعي "** ثم فوض الامر الى لجنة طبية لدرسه بصفة الوزير دكتورا ، وكان يجب ان يدرس من الوجهة الماليه لتقدمه الوزارة فيما بعد للمجلس لكن هذه الابحاث بقيت ولم تنفذ ، مبينا ان مشروع التعويض العائلي بسيط وله اسس علمية ، وان مشروع الدكتور طراد يأخذ اساسا للبحث ويوسع [٨٨] ، كما

وشدد على مشروع الضمان الصحي إثناء جلسة لاحقة ، وأيده عليه النائب بهيج تقي الدين[٨٩] والذي وعد بتحقيقه وزير الصحة بشير الاعور بتقديمه للمجلس [٩٠].

طالب كمال جنبلاط بضرورة تنفيذ **"مشروع الضمان الصحي "** اثناء مناقشة الموازنة العامة لسنة ١٩٥١ بشكل اختياري على اعتبار انه من حقوق الشعب الاساسية [٩١] ، وأثناء مناقشة الموازنة العامة لسنة ١٩٥٢ اعلن ترحيبه بمبادرة وزير الصحة [٩٢] بخصوص الضمان الصحي ، مشددا على ان المشروع يجب ان يشمل جميع اللبنانين [٩٣] ، فيما وأعلن رئيس الحكومة تعهده بتقديم هذا المشروع بوقت قريب الى المجلس والذي يضمن المرحلة الاولى من الضمان الاجتماعي المتعلق بالضمان الصحي الاجتماعي لعموم اللبنانين[٩٤] .

نالت قضية **" السجون والسجناء "** في لبنان حيزا مهما من مداولات نواب المجلس النيابي بشكل عام ، خاصة وان **"مجتمع السجون "** ما هو ألا وحدة اجتماعية تنضوي تحت لواء المجتمع الكبير مشابها في ذلك احد اجهزة الجسم ، ألا ان مجتمع السجون معتل سقيم ، لذلك فان هذا الاعتلال والارتباط في هذا المجتمع سيؤثر على باقي المجتمع الكبير [٩٥] ، وقد ادرك النائب كمال جنبلاط بدوره اهمية هذا المجتمع المصغر من خلال **"مداخلاته "**و **" مناقشاته "** داخل المجلس النيابي ابدءا **" لموقفه الصريح "**و **" إعطاء رائيه "** بخصوص هذا الشأن ، فعلى سبيل المثال في الجلسة النيابيه المنعقدة بتاريخ ١٦ ايار ١٩٤٥

لفت نظر الحكومة الى ان هناك مبعدين سياسيين في الخارج ، طالبا النظر في قضاياهم على اعتبار انهم لبنانيين [٩٦] .

وإثناء مناقشة الموازنة العامة لسنة ١٩٥٠ ، طالب الحكومة بضرورة تحسين حالة السجون ، والاعتماد على خبير لهذه الغاية ، مشددا على ضرورة " **اصلاح السجين** " ، لان في السجون اللبنانيه يتواجد حوالى (٤٠-٥٠) سجينا في غرفة واحدة ، مبينا ان ما يجري في هذه الغرف من " **فحش**" يدل على سوء الاخلاق ، مطالبا الحكومة بإنشاء معتقلات سياسيه للفصل بين المجرم العادي والمجرم السياسي ، لان البلاد تحتاج الى التقدم والتحرر فالسجون فيها مئات المعتقلين السياسيين وبعض الصحفيين الاحرار [٩٧] ، وردا على مداخلته اكد رئيس الحكومة اتفاقه الكلي معه وان حكومته خصصت (٤٠٠٠٠٠٠ ل.ل) لمشروع بناء سجن حديث ، و ان الحكومة جهزت السجون بكل ما يرضيه " **تقدميا – وتاخريا** " ، فيما رد النائب كمال جنبلاط ان العقائد التقدميه الى الامام لم تحتاج الى السجون ، مشيرا ان التقدميون في اوربا عندما ثاروا هدمو السجون التقدميه وغير التقدميه [٩٨].

اثار كمال جنبلاط "**قضية المساجين المرضى** " لافتا النظر الى ان رئيس الحكومة وعد الرأي العام بإطلاق سراح جميع السجناء المرضى ، لان حالتهم اصبحت مؤسفة و الموت يهددهم في السجن ، بالإضافة الى حالة السجون السيئة ، واقترح على الحكومة ان تضع تصميما لبناء السجون الصالحة ، وبين ان المساجين يجب ان يعاملوا بإنسانيه فلا يكونوا كالحيوانات يعطى لهم من المأكل والمشرب ما ليس صالحا ولإبقائهم على قيد الحياة فقط ، لان المجرم ليس منبوذا من البشر والمجتمع ، ولان الاخير ربما هو الذي ادى به الى الاجرام ، لافتا نظر الحكومة الى الصعوبة في نقل احد المساجين الى احد المستشفيات ، اما النواب (بيار ادة واديب الفرزلي) اكدوا ان المرض ليس عذرا لإطلاق سراح المسجونين اذ يمكن اعطاءهم العلاج الكافي والرعاية الصحية أللازمة ، لان هؤلاء المساجين ارتكبوا جرما ويجب معاقبتهم [٩٩] .

لخص كمال جنبلاط في كتابة "مختارات من اجل ألمستقبل " افكاره بخصوص السجون والسجناء منها اصلاح السجون اصلاحا شاملا يشمل البناء والنظام والمعاملة ،لكي تحتفظ بطابع العقاب وتكون وسيلة للعلاج من داء اجتماعي ونفساني عن طريق

التأديب والتنظيف الروحي والرعاية الطبية والاجتماعية ، وإنشاء مصانع للسجون توفر للسجناء تعلم الحرف والاكتساب منها ،وتعميم اصلاحيات الاحداث على اسس تربوية(١٠٠) .

كان من بين القضايا الاجتماعية التي اولاها كمال جنبلاط اهتماما خاصا وكبيرا هو موضوع " **الطائفية السياسية** " ،خاصة وأنها جزءا اساسيا من التركيبة " **الاجتما-سياسية** " في لبنان وما يترتب عليها من انقسامات حادة في الداخل اللبناني ، انقسامات لم تكن بعيدة عن الانقسامات " **الطائفية -الاقطاعية** " ومصالحها السياسية المرتبطة اقليميا ودوليا ، فقد ادرك بوعيه السياسي ان هذا الوضع الاجتماعي داخل منظومة المجتمع اللبناني تهدد بعواقب وخيمة لما يعنيه من صراع طائفي قد ينتقل الى اضراب طائفي ، فقد كان هذا الواقع بما له وعليه حاضرا في ذهنه ، ومحفزا لإشرافاته المستقبليه من مخاطر هذا الواقع وانقساماته الحادة(١٠١) .

فلا غرو اذ نجده قد القى الضوء وبعمق على هذا الوضع الاجتما- سياسي في العديد من الدورات الانتخابية ، وفي غير جلسة من جلسات المجلس النيابي ، كان منها على سبيل المثال الجلسة النيابية المنعقدة بتاريخ ١١ تموز ١٩٤٤ ، وأثناء مناقشة البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح ، اوضح كمال جنبلاط انه اذا بقي البلد منقسما فرقا على اساس الدين لا يمكن الطموح بكيان قومي موحد ، فالكيان الطائفي اصبح اجتماعيا وعنصريا يصعب تهديمه ، و يجب السعي لإزالة طابع الطائفية تدريجيا ، وأولا يجب ازالتها من مناصب الدولة الادارية لكي يؤخذ الموظفون على اساس الاهلية لا على اساس المحسوبية والطائفية ، ثم يجب السعي لإلغائها من مناصب الدولة السياسية ، كرئاسة المجلس النيابي ورئاسة مجلس الوزراء ، ثم في تشكيل المجلس النيابي نفسه ، مبينا ان الغاء الطائفية هو خطوة خطيرة في سبيل استقلال لبنان وكيانه ، واقترح على الحكومة تقديم مشروع يشمل هذا المعنى في اقرب وقت (١٠٢).

اعتبر كمال جنبلاط الغاء الطائفيه اساسا لكل اصلاح في البلد ، ولا يمكن ان يكون وطنا واحدا ألا عندما تلغى الطائفيه (١٠٣) ، كما حذر من ان دورها لعب في كل مكان في لبنان حتى في الانتخابات النيابية و ذلك بتأثير بعض المراجع ، مبينا ان البلاد تعيش في بلاد " **زنجبار**" او في بلاد " **الحبشة** "حيث تخاف الاقلية من الاكثرية (١٠٤) ، مؤكدا ان

المجتمع اللبناني يود ان تلغى الطائفية من مشروع تعديل قانون الانتخاب الذي وصفه بـ " **المشروع الطائفي التعسفي** " ، و ان الطائفية لا توجد ألا في ادمغة بعض الوجهاء ، اما الشعب فانه لا يفكر في مسلم ومسيحي او درزي او شيعي او سني [١٠٥] ، و في جلسة ٢٨ ايلول ١٩٥٤ ، بين ان الازمة التي تواجه البلاد هي ما خرج من " **النطاق ألطائفي** " ، فهي ازمة اجتماعية لبنانية تهدف الى توحيد وصهر كافة العناصر اللبنانية في جماعة واحدة ، واقترح لكي يخرج لبنان من" **ازمة النطاق الطائفي**" بحكمة وتدرج من خلال الغائها في تشكيل المجلس النيابي والحكومة والادرات ، على ان تبقى رئاسة الجمهورية خارج هذا الالغاء[١٠٦] .

الخاتمة والاستنتاجات :-

توصلت الباحثه من خلال عرض البحث الى جملة من النتائج امكن اجمالها بمجموعة من النقاط التالية :-

- تبين من خلال ما تقدم ان قضايا التعليم والتربية قد اخذت حيزا كبيرا من مداخلات كمال جنبلاط داخل المجلس النيابي وخارجه ، عارضا افكاره ومقترحاته القيمة للحكومات ووزارات التربية المتعاقبة في معالجة قضايا التعليم والوقوف على نقاط الضعف داخل المؤسسة التعليمية محاولا الوصول الى بناء مؤسسة وناشئة لبنانية واعية لها دورها الابرز في النهوض بلبنان علميا وثقافيا واجتماعيا .
- شهد المجلس النيابي وفي اكثر من جلسة مداخلات قوية لكمال جنبلاط في مجال الاوضاع الاجتماعية ، خاصة فيما يتعلق بمجال العدالة والضمان الاجتماعي ، كما وقف وبقوة داخل المجلس النيابي لمواجهة كل ما يتعلق بالمظاهر السلوكية غير الاخلاقية المتمثلة بالمخدرات .
- الإضافة الى تركيزه على الصحة والرعاية الصحية من خلال طرح اراءه وتقديم المشاريع النافعة ، كما لوحظ اهتمامه بقضايا العمال والنقابات العمالية في تحقيق حقوقها المشروعه كفئة حالها حال الفئات الاخرى للمجتمع اللبناني ، وكذلك تركيزه عل مجتمع السجون والسجناء ، في الوقوف على احوالهما وما يتطلبه هذا المجتمع من رعاية شاملة ، كما ركز

على الغاء الطائفية السياسية من جميع المناصب الحكومية ، على اعتبارها اساسا لكل اصلاح اخر ، راغبا بتحقيق الحلول والمعالجات ألجذرية ، وطارحا افكاره السديدة ومقترحاته النافعة على الحكومة والوزارات المعنية بتلك القضايا .

هوامش البحث ومصادره

(١) جاسم محمد خضير الجبوري ، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣- ١٩٧٥ " دراسة تاريخية وثائقية " ، (جامعة ألموصل : كلية الاداب ، ٢٠٠٦) ، ص٤١٤.

(٢) م.م.ن.ل: الدور التشريعي ألسادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة السادسة ، ص٤.

(٣) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنه ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة ، ص٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٤.

(٥) رياض الصلح رئيسا للحكومة ووزيرا للتربية (١ تشرين الاول ١٩٤٩ – ١٤ شباط ١٩٥٢) ، ماجد ماجد ، تاريخ الحكومات اللبنانية ١٩٢٦- ١٩٩٦التأليف –الثقة – الاستقالة ، (د.م : مؤسسة كلمات ، ١٩٩٧) ، ص٧٣ ؛ جان ملحة ، حكومات لبنان ٦٥ حكومة في ٦٠ سنة البيانات الوزارية والوزراء ١٩٤٣-٢٠٠٣ ، (بيروت : مكتبة لبنان ناشرون ، ٢٠٠٣) ، ص٨٠ .

(٦) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة السابعة ، ص٥-٦.

(٧) م.م.ن.ل:الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠، الجلسة العاشرة ، ٢٠ شباط ١٩٥٠ ، ص ٤ ؛ عدنان محسن ضاهر ، الموازنة العامة بين الدستور والواقع " المناقشات في الذاكرة "١٩٢٠ -٢٠٠١ ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠٠١) ، مج ٦، ص٤٣٣٣-٤٣٣٤.

(٨) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة العاشرة ، ص٥؛ عدنان محسن ضاهر ، المصدر السابق ، مج٦ ، ص ٤٣٣٤.

(٩) م.م.ن.ل:الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة العاشرة ، ص٦.

(١٠) سامي الصلح(١٨٨٧-١٩٦٨): ولد في مدينة عكا الفلسطينية سنة ١٨٨٧ ، تلقى تعليمه الابتدائي في مدينة ولادته ، والتعليم الثانوي متنقلا في بيروت وجانينا وسالونيكا واسوبيا ومقدونيا ، انتخب نائبا عن بيروت في دورات (١٩٤٣-١٩٤٧-١٩٥١-١٩٥٣-١٩٥٧-١٩٦٤) ، تسلم منصب رئاسة الوزراء ثمانية مرات (١٩٤٢-١٩٤٥-١٩٥٢-١٩٥٤-١٩٥٥-١٩٥٦-١٩٥٧-١٩٥٨) ، للمزيد ينظر : عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم اعضاء المجالس النيابية وأعضاء مجالس الادارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١-٢٠٠٦ ، (بيروت : دار بلال للطباعة والنشر ، ٢٠٠٧) ، ص٣١٤ ؛ دولة رئيس الحكومة ، " مجلة المركز العربي للمعلومات " ، العدد ٦١ ، كانون الاول ٢٠٠٨ ، ص٢٢-٢٤.

(١١) اميل لحود (١٨٩٩-١٩٥٤): ولد في بلدة بعبدات سنة ١٨٩٩ ، تلقى تعليمة الابتدائي متنقلا في المدرسة الوطنية في بعبدات ثم مدرسة الحكمة ومدرسة عينطورة ، واكمل تعليمه الثانوي في بيروت ، حصل على اجازة الحقوق من معهد الحقوق في فرنسا، انتخب نائبا عن محافظة جبل لبنان في دورات(١٩٤٣-١٩٤٧-١٩٥١-١٩٥٣) ، شارك في اعمال اللجان النيابيه كلجنة الاشغال والصحة والاداره والعدلية ، للمزيد ينظر : عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص٤٤٩.

(١٢) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة العاشرة ، ص ٧.

(١٣) امين نخلة(١٩٠١-١٩٧٦) : من مواليد الشوف ، تلقى تعليمه الابتدائي في دير القمر ، وأتم تعليمه الثانوي والجامعي في مدينة بيروت ، انتخب نائبا عن جبل لبنان في دورة ١٩٤٧، وانتخب عضوا في لجان العرائض والاقتراحات والصحة والتربية الوطنية ، توفي في بيروت ١٩٧٦ ، للمزيد ينظر عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص ٥٠٩-٥١٠.

(١٤) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة العاشرة ، ص ٨.

(١٥) المصدر نفسه ، ص٩.

(١٦) م.م.ن.ل:الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الثامنة ، ٦ شباط ١٩٥١ ، ص٤.

(١٧) م.م.ن.ل: الدور التشريعي ألسادس، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥١، الجلسة السادسة، ص٦.

(١٨) الرئيس صبري حمادة.

(١٩) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥١ ، الجلسة السادسة ، ص ٦.

(٢٠) المصدر نفسه ، ص٧.

(٢١) اديب الفرزلي(١٩٠٩-١٩٩٣): ولد في البقاع الغربي ، تلقى تعليمه في الشويفات وتابع في الجامعة الامريكيه في بيروت ، حصل على شهادة الحقوق في جامعة دمشق ، انتخب نائبا عن البقاع في دورات (١٩٤٣-١٩٤٧-١٩٥٣-١٩٥٧-١٩٦٤) ، وعضوا في لجان المالية والإدارة والعدلية والخارجية والدفاع والعرائض والاقتراحان ، ومقررا للجنة الدفاع الداخلي ، انتخب نائبا لرئيس مجلس النواب لأكثر من عشر مرات ، توفي سنة ١٩٩٣ ، للمزيد ينظر : عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي أللبناني ، ص ٤٠٣ .

(٢٢) رئيف ابي اللمع وزيرا للتربية في عهد حكومة رياض الصلح (١ تشرين الاول ١٩٤٩ -١٤ شباط ١٩٥٢) ، ماجد ماجد ، المصدر السابق ، ص٧٣ ؛ جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٨٠.

(٢٣) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥١ ، الجلسة السادسة ، ص ٨.

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٩.

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٠- ١٢.

(٢٦) م.م.ن.ل: الدور التشريعي ألسادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥١ ، الجلسة السادسة ، ص ١٤.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص١٤-١٥.

(٢٨) رشاد عزار(١٩١٣-١٩٥٦): ولدفي جزين ،تلقى تعليمه الابتدائي في صيا ، والثانوية فرير جونيه ، درس الحقوق في اليسوعية لمدة ثلاث سنوات،ثم ترك الدراسة ، انتخب نائبا عن الجنوب في سنة ١٩٥٠، للمزيد ينظر : عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص٣٣٦.

(٢٩) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥١،الجلسة السادسة ، ص ١٥.

(٣٠) رئيسا للحكومة (١٦ ايلول ١٩٥٤ - ٩ تموز ١٩٥٥) ، ينظر : جان ملحة ، المصدر السابق ، ص ١٣٦؛ ماجد ماجد ، المصدر ألسابق ، ص ١٠٠ .

(٣١) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الاولى ، ص ٦.

(٣٢) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الثانية ؛ م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الثالثة .

(٣٣) جورج عقل وزيرا للتربيه في حكومة رشيد كرامي (١٩ ايلول ١٩٥٥ -١٩ اذار ١٩٥٦) ، جان ملحة ، المصدر السابق ، ص ١٤٩.

(٣٤) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة الثالثة عشرة ، ص ٥.

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٦.

(٣٦) والتي نصت على " تقسيم المعاهد الى معاهد مجانية ومعاهد غير مجانية ، ويقصد بالمعاهد المجانية المعاهد الابتدائية الخارجية التي لا تتقاضى رسوما مدرسية ، غير انه يجوز لها ان تتقاضى من تلامذتها رسما لا يتجاوز معدلة المتوسط ثلاث ليرات في الشهر بالنسبة الى مجموع التلامذة طيلة مدة التدريس وذلك لتامين نفقات الخدمة والشروط الصحية " وتم التصديق عليها كما عدلتها الحكومة

بأكثرية نواب المجلس النيابي ، ينظر: م.م.ن.ل:الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة الثالثة عشرة ، ص٧.

(٣٧) المصدر نفسه ، ص٨ .

(٣٨) نص المادة (٣٧) "لا يحق لاي فرد من افراد الهيئة التعليمية في المعاهد الخاصة أي تعويض صرف من الخدمة : الفقرة الاخيرة"اذا صرف من الخدمة تطبيقا لأحكام المادتين ١٠،١٥ من هذا القانون" " ، ينظر: المصدر نفسه .

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ١٠.

(٤٠) حميد فرنجية (١٩٠٧-١٩٨١) : ولد في مدينة اهدن سنة ١٩٠٧ ، تلقى تعليمه الابتدائي في طرابلس والثانوي في مدرسة عينطوره ، تخرج من معهد الحقوق في الجامعة اليسوعية سنة ١٩٣١ ، انتخب نائبا عن اشمال في دورات (١٩٤٣-١٩٤٧-١٩٥١-١٩٥٣-١٩٥٧) ، تقلد عدة وزارات منها وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، وزارة الخارجية ، وزارة التربية الوطنية ، للمزيد ينظر:عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص ٤٠٦-٤٠٧.

(٤١) بشير الاعور(١٩٠٩-١٩٨٩) : ولد في قضاء بعبدا سنة ١٩٠٩ ، تلقى تعليمه الجامعى في الجامعة الوطنية في عالية وفي الليسية في بيروت ، انتسب في مطلع شبابه الى السلك العسكري ، انتخب نائبا عن قضاء بعبدا في دورات(١٩٥١-١٩٥٣-١٩٥٧-١٩٦٠-١٩٦٨-١٩٧٢) ، تقلد وزارات الصحة والإسعاف ووزارة الاشغال العامة والعدلية والداخلية ، للمزيد ينظر:المصدر نفسه ، ص ٥١ -٥٢.

(٤٢) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة الثالثة عشرة ، ص ١٠ .

(٤٣) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة السابعة عشرة ، ١٣ اذار ١٩٥٦ ، ص ٥.

(٤٤) المصدر نفسه ، ص١٠.

(٤٥) عامر عبد الملك ، ادارة الضمان الاجتماعي : اضواء ومقترحات تطويرية ، "الحياة النيابية " ، مج ١٠ ، اذار ١٩٩٤ ، ص ٤٠.

(٤٦) م .م.ن.ل: الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٤٤ ، الجلسة الاولى ، ص ١٧.

(٤٧) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠، الجلسة الاولى ، ص ١١ ؛ م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة التاسعة ، ص ١٥.

(٤٨) م.م.ن.ل:الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الخامسة عشرة ، ص ٢٤-٢٥.

(٤٩) ليتم اصدار اول مرسوم ل" نظام الضمان الاجتماعي في لبنان" بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٦٥ حاملا الرقم (١٥١٩) ، والذي حدد بموجبة تاريخ تطبيق "نظام نهاية الخدمة " ابتدءا من اول ايار ١٩٦٥ ، ومن ثم تم اصدار المرسوم رقم (٢٩٥٧)بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ١٩٦٥ الخاص بـ " نظام التعويضات العائلية " ، كما صدر المرسوم رقم(١٤٠٣٥) بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧٠ الخاص بـ"المرض والأمومة " على ان يتم العمل بموجبه بتاريخ ١ شباط ١٩٧١ ، للمزيد ينظر:هيام ملاط ، النشأة السياسية والإدارية للضمان الاجتماعي في لبنان(١٩٤٠-١٩٧٠) ، "الحياة النيابية " ، مج٣٥ ، حزيران ٢٠٠٠ ، ص ٦١ ؛ عامر عبد الملك ، ضمان التقاعد والحماية الاجتماعية في ضوء المعطيات الدولية والتطبيقات العملية ، " الحياة النيابية " ، مج ١٣ ، كانون الاول ١٩٩٤ ، ص ٧٥.

(٥٠) جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٣٨٥.

(٥١) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة السادسة ، ص٢.

(٥٢) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٤٦ ، الجلسة الاولى ، ص ١٤ .

(٥٣) محمد جاسم خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٣٨٥.

(٥٤) م.م.ن.ل:الدور التشريعي السادس ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة التاسعة ، ١٧ ايار ١٩٤٩ ، ص٦-٧.

(٥٥) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة الثامنة ، ٢٤ شباط ١٩٤٩ ، ص ٤ .

(٥٦) فيليب تقلا وزير للاقتصاد الوطني في حكومة رياض الصلح(٢٦ تموز ١٩٤٨ -١ تشرين الاول ١٩٤٩) ، ينظر : جان ملحة ، المصدر السابق ، ص ٧٣ ؛ ماجد ماجد ، المصدر السابق ، ص ٧١.

(٥٧) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٤٩ ، الجلسة الثامنة ، ص ٦.

(٥٨) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة الثالثة ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٠ ، ص ١٤-١٥.

(٥٩) رفعت قزعون(١٩٠٥-١٩٦٧): ولد في البقاع سنة ١٩٠٥ ، اتم تعليمه الابتدائي والثانوي في بيروت ، ودرس القانون في جامعة السوربون الفرنسية ، انتخب نائبا عن البقاع في الدورات الانتخابية (١٩٤٣-١٩٤٧-١٩٥١-١٩٩٤)، اختير عضوا في عدة لجان برلمانية منها لجنة الشؤون الخارجية ، الزراعة ، التجارة ،التموين ، كما وانتخب امينا للسر ، للمزيد ينظر :عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص ٤٢٢- ٤٢٤.

(٦٠) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة العاشرة ، ٢٠ شباط ١٩٥٠ ، ص ٢-٣.

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٣.

(٦٢) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة التاسعة ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٢ ، ص ٦-٧.

(٦٣) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة العاشرة ، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ ، ص٦.

(٦٤) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة الثامنة ، ٢٨ نيسان ١٩٥٣ ، ص ٤.

(٦٥) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة الثانية عشرة ، ١ تشرين الاول ١٩٥٣ ، ص ٦.

(٦٦) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة السابعة ، ص ٥-٦ .

(٦٧) م.م.ن.ل:الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الاولى(الدورة الثانية) ، ٢٨ ايلول ١٩٥٤ ، ص ١٩.

(٦٨) نزيه البزري(١٩١٥-٢٠٠٢): ولد في مدينة صيدا سنة ١٩١٥ ، تلقى تعليمه الابتدائي في مسقط رأسه ، وتعليمه الثانوي في مدرسة الفنون الامريكيه ، درس الطب في الجامعة الامريكيه ، انتخب نائبا في دورات(١٩٥٣-١٩٧٢) ، تقلد وزارة الصحة والإسعاف لأكثر خمس مرات ، ووزارة الاقتصاد الوطني ووزير دولة ، للمزيد ينظر:عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص ٧٠-٧١.

(٦٩) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الاولى(الدورة الثانية) ، ص ٢٣.

(٧٠) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة الثانية ، ص ٢١.

(٧١) كمال جنبلاط ، ربع قرن من النضال ، ط٢ ، (المختارة : الدار التقدمية ، ١٩٨٧) ، ص ١٨٨-١٨٩.

(٧٢) كمال جنبلاط ، مختارات من اجل المستقبل ، ط٢ ، (المختارة : الدار التقدمية ، ١٩٨٧) ، ص٥١.

(٧٣) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة الثالثه ، ص ٣.

(٧٤) عبد الحميد كرامي رئيسا للحكومة (٩ كانون الثاني ١٩٤٥-٢٢ اب ١٩٤٥) ، جان ملحة ، المصدر السابق ، ص ٥٢.

(٧٥) م.م.ن.ل : الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٤٥ ، الجلسة الثالثه ، ص ٤.

(٧٦) المصدر نفسه ، ص٤-٥.

(٧٧) جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص٣٩٦ .

(٧٨) النائب حبيب مطران ، ينظر : م.م.ن.ل: الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الرابعة ، ص ١٣-١٤.

(٧٩) جاسم محمد خضير الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٤٠٠.

(٨٠) م.م.ن.ل : الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة العاشرة ، ص ١٧-١٨.

(٨١) بيار ادة(١٩٢١-١٩٧٧): من مواليد مدينة بيروت ، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في مدرسة الاباء اليسوعيين ، درس الحقوق في جامعة القديس يوسف ، انتخب نائبا في دورات (١٩٥١-١٩٥٣-١٩٥٧)،تقلد وزارة التربية الوطنية والمالية ، توفي في اب ١٩٧٧ ، للمزيد ينظر:عدنان محسن ضاهر ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني ، ص٣٠-٣١.

(٨٢) م .م.ن.ل: الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة الثامنة ، ص ٣.

(٨٣) بهيج تقي الدين وزير للشؤون الاجتماعية في حكومة عبدالله اليافي(٧ حزيران ١٩٥١-١١ شباط ١٩٥٢) ، جان ملحة ،المصدر السابق ، ص ٨٩.

(٨٤) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة الثامنة ، ص ٣-٤.

(٨٥) المصدر نفسه ، ص ٦-٧.

(٨٦) الياس الخوري وزيرا للصحة في حكومة رياض الصلح(١ تشرين الاول ١٩٤٩ -١٤ شباط ١٩٥١) ، ينظر:ماجد ماجد ، المصدر السابق ، ص٧٣.

(٨٧) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة التاسعة ، ص١٤.

(٨٨) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة التاسعة ، ص ١٥.

(٨٩) بهيج تقي الدين(١٩٠٩-١٩٨٠):ولد في مدينة بعقلين سنة ١٩٠٩ ، حيث تلقى تعليمه الابتدائي ، والثانوي في بيروت ، حصل على شهادة الحقوق سنة ١٩٣١ من جامعة القديس يوسف ، انتخب نائبا عن جبل لبنان في دورات(١٩٤٧-

١٩٥١-١٩٦٠-١٩٦٤-١٩٦٨-١٩٧٢، عين وزيرا للزراعة والصحة والإسعاف العام والاقتصاد الوطني ووزيرا للداخلية مرتين ، للمزيد ينظر : عدنان محسن ضاهر ، ورياض غنام ، المعجم النيابي اللبناني، ص ١٠٠

(٩٠) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الثالثة ، ١٩ حزيران ١٩٥١، ص١٩-٢٢.

(٩١) م.م.ن.ل: الدورالتشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥١ ، الجلسة الثامنة ، ٦ شباط ١٩٥١ ، ص ٥.

(٩٢) مجيد ارسلان وزيرا للصحة في حكومة عبدالله اليافي(٧ حزيران ١٩٥١-١١ شباط ١٩٥٢)، ينظر: جان ملحة ، المصدر السابق ، ص٨٩.

(٩٣) م.م.ن.ل:الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة الثامنة ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٢، ص ٧.

(٩٤) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السابع ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٥٦ ، الجلسة الثانية ، ٢٩ اذار ١٩٥٦، ص ١٦.

(٩٥) غسان رباح ، التأهيل الاجتماعي في السجون اللبنانية" الواقع و المرتجى " ، "الحياة النيابية" ، مج١٠، اذار ١٩٩٤ ، ص ٥٢.

(٩٦) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الخامس ، العقد العادي الاول لسنة ١٩٤٥،الجلسة العاشرة ، ص٦-٧.

(٩٧) م.م .ل:الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠،الجلسة الثامنة ، ١٥ شباط ١٩٥٠ ، ص ١٠.

(٩٨) المصدر نفسه ، ص ٢١.

(٩٩) م.م.ن .ل : الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الثالثة عشرة ، ص ١٠-١١.

(١٠٠) كمال جنبلاط ، مختارات من اجل المستقبل ، ص٥٢-٥٣.

(١٠١) خليل حسين ، الانتخابات النيابية في لبنان والدائرة الواحدة والتمثيل النسبي ، " الحياة النيابية " ، مج١، اذار ١٩٩٤ ، ص ٣٢-٣٣.

(١٠٢) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الخامس ، العقد الاستثنائي الثالث لسنة ١٩٤٤ ، الجلسة الاولى ، ص ١٦-١٧.

(١٠٣) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السابع ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة الرابعة ، ٩ تشرين الاول ١٩٥٢ ، ص ١٩.

(١٠٤) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة الثانية ، ٣ ايلول ١٩٥٣ ، ص ١٢.

(١٠٥) م.م.ن.ل: الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٥٠ ، الجلسة الثالثة ، ٨ اب ١٩٥٠ ، ص ٦؛ كمال جنبلاط ، مختارات من اجل المستقبل ، ص ١٤٤.

(١٠٦) م.م.ن.ل: الدور التشريعي الثامن ، العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة الاولى (الدورة الثانية) ، ص ٢٠-٢١.